



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

www.Alzaidi28.com

التاريخ	٢٠١٣/١١/٢٤	الموافق	
الرقم	٤١٦٩ ك ٢٠١٣	المرفقات	مدرجة بنهاية التقرير
دعوى رقم	٢٠١٢/٣٦٨٠ م ك ٤/	الواردة من	المحكمة الكلية
المرفوعة من	م . ق لبنك برقان بصفته		
ضد	فيصل علي المسلم وآخرين		
بشأن	ندب خبير		

التقرير

* الموضوع:

اقام المدعى دعواه بموجب صحيفة مودعه ادارة كتاب المحكمة الكلية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠ م مطالباً فيها بتعويض أدبي نهائي قدره مليون دينار كويتي وندب خبير لتقدير التعويض المادي وقيمة الأضرار التي لحقت بالبنك المدعي عليه من جراء الجريمة التي ارتكبها المدعي عليه الأول والثابتة بموجب حكم نهائي بات حيث أنه بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ م أسندت النيابة العامة للمدعي عليه الأول وآخر الأنشاء عن معلومات بشئون البنك حيث أفشي شيك صادر من حساب عميل البنك سمو الشيخ / ناصر الحمد الصباح وقد صدر حكم نهائي بات بإدانة المدعي عليه الأول ، ونحيل الي ما جاء في الصحيفة منعاً للتكرار .

ع س

(١)



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

الحكم التمهيدي :-

حكمت المحكمة بجلسة ٢٠١٣/٤/٣ م وقبل الفصل في الشق الأول من موضوع الدعوى الأصلية والطلب محل الدعوى الفرعية والدفع الواردة فيها بإحالة الدعوى الأصلية بشقها الثاني الى ادارة الخبراء بوزارة العدل لتعهد الي لجنة ثلاثية من خبرائها المختصين الاطلاع علي أوراق الدعوى ومستنداتها وما عسي أن يقدمه الخصوم فيها من مستندات لبيان ما يلي :-

أولاً :- انه كان قد ترتب علي المعلومات المنشورة بواسطة المدعي عليه ثمة تداعيات سلبية علي بنك برقان المدرج بسوق البورصة الكويتي من عدمه وفي الحالة الأولى بيان قيمة انخفاض السهم ابتداء من يوم ٢٠٠٨/٦/١١ وحتى تاريخه ومقدار الخسارة المالية التي لحقت بالبنك جراء ذلك وكيفية توصل الخبرة الي علاقة فعل المدعي عليه بترك الخسارة وذلك الانخفاض وما هي الدلائل التي ابانت لها ذلك وان كان قد صاحب انخفاض سهم البنك في تلك الفترة انخفاض عام في بقية الأسهم لدي السوق الكويتي.

ثانياً :- ما اذا قد ترتب علي المعلومات التي أفشاها المدعي عليه أصلياً نقصان في قاعدة عملاء البنك من عدمه وفي الحالة الأولى عدد العملاء أشخاص طبيعيين كانوا أم معنويين الذين أنهوا علاقتهم المصرفية بالبنك ابتداء من يوم ٢٠٠٨/٦/١١ وحتى تاريخه ومقدار الخسارة المالية التي لحقت بالبنك جراء ذلك وكيفية استدلال الخبرة علي صلة فعل المدعي عليه أصلياً بإنهاء العملاء علاقتهم المصرفية بالبنك والدلائل التي أبانت لها ذلك .

ثالثاً :- اذا كان ترتب علي أفشاء المدعي عليه أصلياً المعلومات المفوه عنها بصحيفة الدعوى أي مساس بالتصنيف الإنشائي للبنك المدعي لدي أي من مؤسسات التصنيف الإنشائي العالمية من عدمه والدليل المبين علي صلة المدعي عليه بذلك المساس.

ع س

(٢٨)



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

www.Alziadi28.com

رابعاً :- بيان ان كان البنك المدعي قد حرم من استصدار أي قروض ابتداء من تاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ وحتى تاريخه جراء فعل المدعي عليه ومقدارها وقيمتها والفائدة المدفوعة عليه من عدمه وفي الحالة الأولى توضيح كيفية توصل الخبرة الي تلك النتيجة ودليلها عليها .

خامساً :- بيان عدد الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنكية والصادرة من البنك المدعي التي لم تقبل محلياً أو عالمياً ابتداء من يوم ٢٠٠٨/٦/١١ م وحتى تاريخه التي قد تكون نتجت عن فعل المدعي عليه اصلياً وقيم الخسارة المالية التي لحقت بالبنك المدعي جراء ذلك وكيفية استدلال الخبرة علي صلة المدعي اصلياً بها والدلائل التي أبانت ذلك الأمر .

سادساً :- وعلي وجه العموم بيان أي أضرار أخرى قد تكون لحقت بالبنك المدعي جراء أفشاء المدعي عليه المعلومات المنوه عنها بصحيفة الدعوي شريطة بيان استدلال الخبرة علي صلة المدعي عليه اصلياً بها والدليل علي ذلك .

الاجراءات :-

استلمنا ملف الدعوى المحال اليها وأطلعنا علي ما به من مستندات وأوراق وعلي الحكم الصادر فيها وحددنا مواعيد لجلسات الخبرة وأخطرنا أطراف الدعوى بموعد مباشرتها حيث حضر من يمثل المدعي والمدعي عليهم الأول والثاني وتم الاستماع الي أقوالهم واستلام المستندات المقدمة منهم ولم يحضر أحد عن المدعي عليهم الثالث والرابع رغم صحة اعلانهم ، وبعد استكمال بنود المأمورية تم حجز الدعوى للتقرير .



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

البحث :-

فيما يلي المستندات المقدمة أمام الخبرة :

• بجلسة الخبرة ٢٠١٣/١٠/٦ م تقدم وكيل البنك المدعي بحافظة مستندات (م خ ٣) طويت

علي الاتي :-

- صورة من بيان سعر السهم للبنك المدعي
- صورة من معلومات عامة عن البنك مستخرج من موقع بورصة الكويت
- صورة من ميزانية العام ٢٠٠٨ للبنك
- صورة من ميزانية العام ٢٠٠٩ للبنك

• في ذات الجلسة تقدم البنك ايضا مذكرة دفاع (م خ ٤) ذكر فيها أن الثابت أن سعر السهم للبنك كان يتراوح بين (٩٨٠ فلس) ودينار للسهم وقد بدأ السعر بالانخفاض من تاريخ الجريمة حتي تاريخ اليوم التالي لصدور الحكم التمهيدي حيث وصل السعر الي (٣٣٥ فلس) .

ومن الطبيعي أن هناك من أحجم عن التعامل مع البنك بعد الجريمة المرتكبة من المدعي عليه ولا يمكن للبنك أن يقوم بحصر من أحجم عن التعامل معه ، كما أن البنك الذي كان يمتلك أسهم خزينة تبلغ (٧٧٦٠٦٠٧٤ سهم) بقيمة أجمالية ٧٧٦٠٦٠٧٤ علي أساس سعر السهم في تاريخ الجريمة أصبحت هذه القيمة تقل عن ٢٥٠٠٠٠ دك بعد عام أو يزيد قليلا من ارتكاب الجريمة .

ع س

(٤)



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

كما أن الأضرار التي لحقت بالبنك تتمثل في مقدار النقص في الأرباح في الأعوام التي تلت الجريمة فالثابت من الميزانيات الصادرة قبل ارتكاب المدعي عليه للجريمة محل دعوى التعويض أي أرباح البنك في عام ٢٠٠٧ كانت أكثر من أرباح ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ .

• في جلسة الخبرة ٢٠١٣/١١/١٤ أفاد الحاضر عن المدعي عليه الأول (م خ ١) أن ما قدم من المدعي لا يشمل الطلبات الواردة في المأمورية بتاريخ ٢٠١٣/٧/٧ المحددة من الخبرة وبالتالي فنحن غير ملزومين بالرد على أشياء خارج المأمورية.

رأي اللجنة :-

بعد الاطلاع على ملف الدعوى والمستندات المقدمة والمرققة فيها فإن الخبرة ترى الاتي :-

أولاً :- ان الثابت للخبرة من واقع بيان حركة سهم البنك برقان المرفق حافظة المدعي (م خ ٣) فان سعر السهم اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ حتى أكتوبر من العام ٢٠٠٨ كان متمسكاً وبدأ في الهبوط اعتباراً من أواخر العام ٢٠٠٨ .

ولم يقدم المدعي الدليل على أن ذلك الانخفاض كان بسبب المعلومات المنشورة من قبل المدعي عليه الأول .

حيث أكتفي بتقديم بيان حركة السهم وآراء من أسماهم ببعض الاقتصاديين المنشورة في الصحف ، علماً بأن الازمة المالية العالمية كانت في سبتمبر ٢٠٠٨ وقد تأثرت جميع الأسواق العالمية بها ، وبالتالي فإن الخبرة ترى أن المدعي لم يقدم الدليل على أن انخفاض سعر السهم كان بسبب المعلومات التي أدلى بها المدعي عليه الأول بل أن سعر السهم في يوم ٢٠٠٨/٦/١١ كان بمبلغ ٩٩٠ فلس وقد بدا بالارتفاع حتى وصل دينار للسهم في بعض الفترات كان آخرها بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٥ مما يعني أنه لو كانت للمعلومات التي أفشاها المدعي عليه الأول أي أثر على البنك



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحاي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

www.Alzaidi28.com

لدي المتداولين لأصبح هناك انخفاض حاد في سعر السهم اعتباراً من تاريخ الانقضاء في ٢٠٠٨/٦/١١م بالإضافة الي انه كان سيصبحه ضخم وبيع كميات كبيرة من الاسهم من قبل المتداولين وهذا لم يحصل حيث الثابت أن الكميات المتداولة متقاربة وفي الوضع الاعتيادي . ومن جانب آخر فان الخبرة تشير الي انه حتي ولو افترضنا أن سبب هبوط سعر السهم كان بسبب المدعي عليه الأول فان المدعي لم يتضرر من جراء هبوط سعر السهم كونه ما زال يمتلك أسهم الخزانة ولم يتصرف بها حتي يطلب تعويض عن الخسارة في هبوط سعر السهم .

ثانياً :- لم يقدم المدعي الدليل علي وجود نقصان في قاعدة عملاء البنك ولم يقم بالرد علي أسئلة الخبرة بخصوص ذلك والثابتة في محاضر أعمالنا (م خ ١)

كما أن البنك المدعي لم يقدم الرد علي أسئلة الخبرة بخصوص التصنيف الائتماني للبنك لدي مؤسسات التصنيف العالمية وكذلك بالنسبة لحرمانه من استصدار قروض وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية ولم يقدم أي رد علي ما جاء في بنود المأمورية وأسئلة الخبرة . حيث أكتفي بتقديم صورة البيانات المالية للبنك عن الأعوام ٢٠٠٨م و ٢٠١٠م (م خ ٣) وطالب بقيمة انخفاض الأرباح بالنسبة للعام ٢٠٠٨ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ وكذلك بالنسبة للعام ٢٠١٠ مقارنة مع العام ٢٠٠٩م .

ولم يقدم الدليل علي أن انخفاض الأرباح عن تلك الأعوام كان بسبب فعل المدعي عليه الأول ومن جهة أخرى فانه باطلاع الخبرة علي تلك البيانات والميزانيات فقد تبين لنا أن حجم القروض للعملاء قد ازداد في العام ٢٠٠٨م عنه في العام ٢٠٠٧م حيث بلغ في العام ٢٠٠٨م مبلغ ٢١٣٢٩٩٠٠٠٠ د.ك في حين كان في العام ٢٠٠٧م مبلغ ١٤٢١١٠٤٠٠٠ د.ك أي بوجود زيادة



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسابي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

في حجم الإقراض قدرها ٥٠% وكذلك بالنسبة للعام ٢٠٠٩م مقارنة مع العام ٢٠٠٨م حيث بلغت نسبة الزيادة في حجم الإقراض ٥,٣% .

كما أن الودائع من العملاء لدى البنك قد ازدادت في العام ٢٠٠٨م عنه في العام ٢٠٠٧م حيث بلغت في العام ٢٠٠٨م مبلغ ٢٤١٦١٠١٠٠٠ دك في حين كانت في العام ٢٠٠٧م مبلغ ١٦٤٨٥٣٨٠٠٠ دك أي بوجود زيادة في ودائع العملاء قدرها ٤٦,٥% وكذلك كانت هناك زيادة في النسبة في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م .

كما أن حساب "الشهرة" وهي أصل غير ملموس لم تكن موجودة في العام ٢٠٠٧م وتم الاعتراف بها في العام ٢٠٠٨م حيث بلغت ١٠٠٩٧٣٠٠٠ دك وقد زادت في العام ٢٠٠٩م وأصبحت ١٥٥٦٨٥٠٠٠ دك وأصبحت في العام ٢٠١٠م بمبلغ ١٨٣٣١٩٠٠٠ دك .

وبالتالي فإن ما أشرنا إليه أعلاه يثبت عدم صحة ما جاء في دفاع وصحيفة المدعي من أن إفشاء المدعي عليه الأول قد سبب له أضرار مادية .

* النتيجة النهائية :-

بعد ما تم عرضه فإن ما انتهت إليه الخبرة هو :-

أولاً :- ان الثابت للخبرة أن البنك المدعي لم يقم بالرد علي طلبات وأسئلة الخبرة للتحقق من صحة ما يدعيه من وجود أضرار مادية تكون قد أصابته جراء فعل المدعي عليه الأول وذلك وفق ما تم بيانه في بند الرأي .

ع س



وزارة العدل

إدارة الخبراء - القسم الحسبي

التاريخ:

الموافق:

تابع رقم:

ثانياً :- ثبت للخبرة من واقع البيانات المالية للبنك المدعي عدم صحة ادعاءاته الواردة في صحيفة دعواه كاملة بل تبين للخبرة وجود عكس ذلك حيث كان هناك نمو في أعمال البنك المدعي وأنه لم يتضرر جراء فعل المدعي عليه الأول وذلك كله وفقاً لما تم بيانه تفصيلاً في بند الرأي.

هذه نتيجة اعمالنا

والله ولي التوفيق

لجنة الخبراء المحاسبين

شيماء الفانم

عبدالله محمد العجمي

صباح الجلاوي

المرفقات :

- ١- عدد (٧) محاضر أعمال خبرة (م خ ١)
- ٢- تبايغ الخصوم و التوكيل (م خ ٢)
- ٣- حافظة مستندات المدعي (م خ ٣)
- ٤- مذكرة دفاع المدعي (م خ ٤)